مكن تحليلها بشكل سليم إلا بتصير الدوافع السياسية فيها ولا إجراء أي مراجعة سياسية فيها بدون معرفة الخلفية الاجتماعية لها[1].

وعلى الرغم من أن السياسة والمجتمع لهما مجالان متميزان لكنهما متصلان بشبكة من العلاقات[2]، لكن في الوقت نفسه ذلك لا يعني ذوبان أحدهما في الآخر، إذ إن كل منهما له منهجه في الدراسة والتحليل، فعلم الاجتماع عندما يدرس بعض القضايا السياسية فإنه يتبع منهجاً خاصاً به يختلف بشكل أو آخر عن المنهج الذي يتبعه علم السياسة، فمثلاً كلاهما يعنى بدراسة الدولة والمجتمع إلا أن علم الاجتماع يدرسهما من زاويتها الاجتماعية والموجبات الاجتماعية في قيام الدولة ودور الأخيرة في حماية النظام الاجتماعي، بينما علم السياسة يدرسها من حيث هيكل السلطة والمؤسسات السياسية (النظام السياسي وعلاقته بالمجتمع ومؤسساته السياسة أو هيكل السلطة فيه) وآثارها على المجتمع[3].

بالمحصلة هناك تعاون وثيق بين الاختصاصين (على الرغم من استقلالهما النسبي التخصصي عن بعضهما) قاد إلى سد الفجوة ومد الجسور بين الاختصاصين، فكانت ولادة علم الاجتماع السياسي الذي هو بمثابة ما دعا إليه ساراتوري، هو تدمير الحواجز بين علم السياسة وعلم الاجتماع لكن دون إلغاء الحدود المميزة لكل منهما ودون فقدان الهوية الخاصة لكل منهما[4].

وربما ذلك ما حدى بـ موريس دوفرجيه (Maurice Duverger) إلى القول أن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي مترادفان، ولكن هذا الترادف بحسب دوفرجيه لا يعني تدمير الحدود كما يقول ساراتوري[5]، وربما ذلك ما دفع دوفرجيه إلى الذهاب إلى أن مفردات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي مترادفة تقريبا، إذ إن في الكثير من الجامعات الأمريكية يتحدثون عن القضايا نفسها في ""علم السياسة"" عندما تعالج في إطار قسم علم السياسة، وفي ""علم الاجتماع

---

(1) Fabio de Nardis, political sociology as connective social science between old topics and new directions, The Open Journal of Sociopolitical Studies, University of Salento, 2014, p.420

(2) Fabio de Nardis, Ibid. , p. 419.

(3) Edgar F. Borgatta, Rhonda J. V. Montgomery(edit.), Encyclopedia of Sociology, Second Edition, vol.3, Macmillan reference, New York, p. 2162.

(4) Giovanni Saratori, op. cit., p.197.

(5) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ٩.